

# في نقد الخطاب المدني العربي

تساؤلات حول المجتمع المدني في الوطن العربي

إعداد: شاهر جوهري



## في نقد الخطاب المدني العربي

### “تساؤلات حول المجتمع المدني في الوطن العربي”

إعداد: شاهر جوهر

لم يظهر مفهوم المجتمع المدني أو يتبلور في لحظة تاريخية محددة وإنما خضع كغيره من المفاهيم الأخرى لعملية تغيير تدريجي نتيجة للتطور الكبير الذي تشهده المجتمعات، فمع تزايد الاتجاه نحو الديمقراطية بداية تسعينيات القرن الماضي وقيام الدول الكبرى بحمل لواءها، علت الساحة العربية دعوات إلى ضرورة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني.

وهو من المفاهيم والمصطلحات الجديدة على عالمنا العربي الغاص بالمشاكل والتعقيدات، إذ تجلت البذور الأولى لهذا المفهوم في مجتمعاتنا العربية على شكل هينات تقليدية كالطرق الصوفية والأوقاف التي كانت بمثابة أساس المجتمع المدني منذ مئات السنين قبل ظهور المنظمات الحديثة والمعروفة اليوم.

لكن رغم ذلك بقي هذا الوافد الجديد غريب عن غالبية باحثينا حتى بدأ الانفتاح بداية القرن الجديد، إذ من الطبيعي بعد سني الصراع الثقافي والعسكري الدامي مع الغرب الطامع بتغييب ثقافتنا العربية عموماً والإسلامية على وجه الخصوص أن يثير الباحثون والمثقفون الشكوك تجاه هذا المفهوم، ومن الطبيعي أيضاً أن ينقسموا كالعادة أمامه بين مؤيد ومعارض وقلق حيال التعامل معه.

فالمؤيدون يرون أن وجود مؤسسات مجتمع مدني هي حالة طبيعية تملئها طبيعة التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، بوجود تنظيمات غير حكومية تعزز قيم الديمقراطية وتمارس دور المراقب للسلطة، وتشيع قيم التماسك، والحفاظ على قيم مشتركة يؤمن بها الجميع، كما يدافع عنها أصحابها على اعتبارها تعود إلى القيم الإسلامية الأولى وتعاليم الإسلام ودعوته للأعمال الخيرية والمسؤولية الجماعية، فالزكاة والتصدق على المحتاجين ودفع الأغنياء فائض أموالهم للفقراء هو روح العقيدة الإسلامية القائمة على التعاون والذي هو بدوره جوهر المجتمع المدني.

في حين يحتج المعارضون باعتبار المفهوم لا يلائم الخصوصية الثقافية العربية ويراد به تغليب الطابع المدني على الديني، وتمييع الثقافة الإسلامية التي حافظت على خصوصيتها رغم كل حملات التشويه والتفتيت الممنهجة التي سعى الغرب لفلعها، وإنها فكرة غربية تم الترويج لها في كتابات هنتجتون و فوكوياما وجاءت مع الدبابات الأمريكية في غزو أفغانستان والعراق.

أما الفريق الثالث فلم يحسم أمره بعد إذ دعا للوقوف منه موقف الحذر وتلخصت مطالباته بضرورة إقامة تشكيلات تتواءم مع الثقافة العربية والإسلامية ودعا إلى الأخذ منه بما لا يتعارض مع قيم المجتمعات العربية والتي يعتبر الإسلام مكون أساسي من مكوناتها.

### لكن السؤال الآن ماذا نقصد بالمجتمع المدني؟

يعتبر مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الموهلة في القدم، بدءاً من أرسطو مروراً بأفلاطون وجون لوك وروسو وغرامشي وادموند بيرك.. وغيرهم الكثيرين ممن تناول المفهوم بالدراسة والتحليل، ولسنا الآن بصدد الحديث عن كل ما تم طرحه من قبل المفكرين وسنكتفي بمحاولة بسيطة للتفريق بينه وبين مفاهيم (المجتمع العام - الحزب السياسي - والجماعات الضاغطة) وهي مفاهيم تتشابه في كثير من الأحيان فيما بينها وتجعل الفرد العادي لا يعطي فرقا بينها وبين مفهوم المجتمع المدني، إذ أن ما يميز المجتمع المدني عن هذه المفاهيم هو (التكوين و الهدف و الوسيلة) كل منها على الترتيب.

فمجموعة الأفراد التي تعيش سوية ضمن إطار الدولة الواحدة بشكل منظم وضمن جماعة منظمة وفي موقع معين وترتبط فيما بينها بعلاقات ثقافية واجتماعية واحدة تكون ما يسمى بالمجتمع العام.

في حين يشكل الحزب السياسي مجموعة منظمة من الأفراد ممن يتقاسموا فكر وإيديولوجيا معينة هدفهم الحصول على السلطة لفرض تنفيذ برامج أفكارهم بكل أوجهها.

أما القائمين على الجماعات الضاغطة لا يهدفوا إلى الاستحواذ على السلطة بل الدفاع عن مصالح أعضائها الخاصة وذلك بالتأثير عليها بشكل فعلي من خلال ما يملكونه من مصادر التأثير المادية والمعنوية وحتى العددية، حيث كثير ما تلجأ إلى العنف والتهديد لتحقيق مطالبها، كما تلجأ بصفة إدارية للرشوة والإكراه المعنوي وإقامة الحفلات والولائم تكريماً للحكام والموظفين الكبار والضغط على النواب عبر التهديد بعدم المساعدة كذلك تقديم مكافآت أو تمويلهم في حملاتهم الإنتخابية.. وغير ذلك من السلوكات اللاأخلاقية

من هنا بإمكاننا أن نقول أن المجتمع المدني ليس بمجتمع عام ولا هو بحزب سياسي ولا بجماعة ضاغطة بقدر ما هو ذهنية المجتمع العام الذي لا يسعى للوصول إلى السلطة كما الحزب السياسي ويسعى للحفاظ على القيم الأخلاقية النبيلة والمشاركة التي يلتف حولها المجتمع ولا تحبذها الجماعات الضاغطة.

إذ أن المجتمع المدني هو كل فعل اجتماعي إرادي منظم يهدف إلى ترسيخ قيم مشتركة تجسد قوة تماسك الجماعة بعيداً عن الغايات السياسية وبما يتماشى مع القانون العام في الدولة.

ومن هنا يمكن القول أن للمجتمع المدني بهذا المفهوم خمسة مقومات أساسية هي:

- الفعل الإرادي الحر أو التطوعي
  - التواجد على شكل منظمات تضم الفاعلين في المجتمع.
  - السعي للحفاظ على القيم المشتركة التي يلتف حولها المجتمع
  - قبول التنوع وعدم رفض الآخر
  - احترام القانون و عدم السعي إلى السلطة .
- هذا وقد اتفق الجميع على أن العضوية في المجتمع المدني لا تستند على عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة (والعشيرة) والطائفة والقبيلة ، وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني هي :
- النقابات المهنية
  - النقابات العمالية
  - الحركات الاجتماعية .
  - الجمعيات التعاونية
  - الجمعيات الأهلية
  - نوادي هيئات التدريس بالجامعات
  - النوادي الرياضية والاجتماعية
  - مراكز الشباب والاتحادات الطلابية
  - الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال
  - المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة.
  - الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر
  - مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية.

لماذا كفرت الأنظمة العربية بالمجتمع المدني؟

بسط العثمانيون سيطرتهم على كامل الجغرافية العربية مدة أربعة قرون ويزيد ، وبعد خروجهم منها بدأت أوروبا بتقاسم تركت العثمانيين بدءاً من سنة 1922 ، وقد ظهر وقتها الكثير من الجمعيات الأدبية والفكرية والثقافية والتجارية والتي مارست دوراً سياسياً واضحاً في الخفاء في مواجهة المحتل الأجنبي ، كما تحول الكثير منها تالياً بعد الاستقلال إلى أحزاب سياسية قادت حركات احتجاجية وناقست على السلطة كما قادت انقلابات عسكرية ، والتي إما بدأت نواتها بجمعيات أدبية أو بواجهات اقتصادية كشركات تجارية أو التفت حول صحف وطنية مثل حزب الاستقلال العربي وحزب الإصلاح وحزب لجنة العمل المغربي وحزب مصر الفتاة والحزب السوري القومي الاجتماعي وغيرها ..

لكن ما إن خرجت أوروبا من البلدان العربية سرعان ما عادت إليها في الخمسينيات والستينيات وسيطرت على حكم البلاد العربية عبر حكام وضعتهم وثبتتهم بالدكتاتوريات العسكرية.

والانتفاضة العربية الأخيرة في القرن الجديد و التي اجتاحت الوطن العربي بدءاً من تونس حتى سوريا فضحت الكثير من التعامل الاستخباراتي رفيع المستوى بين الأنظمة العربية والاستخبارات الغربية خصوصاً مع دول حملت راية العداء للأجنبي إعلامياً طوال سني حكمها للمجتمع العربي.

فعلى العموم يعيش العالم العربي حالة من الخنق للحريات والتضييق السياسي المطبق لتأسيس أو لعمل منظمات المجتمع المدني . فرغم الدماء العربية الكثيرة التي سالت للتخلص من هذا الكبت وهذا الاستبداد إلا أن الأنظمة العربية تواصلت منذ عقود مراقبتها الشديدة على حريات الرأي والتعبير وعلى الأسس الأولية التي ترسخ عمل المجتمع المدني ، كذلك استمرت غالبيتها بتطبيق قوانين الطوارئ مدة طويلة بالإضافة إلى إصدار قوانين وتشريعات أعطت الأنظمة سلطة لقمع عمل الأحزاب والمنظمات غير الحكومية.

كما لا يمكن أن ننكر أن ارتفاع نسبة الأمية وتزايد معدلات البطالة والهجرة القسرية و المستمرة للنخب والأدمغة العربية لعبت دوراً مهماً في تغييب دور هذه المنظمات عن الساحة، ومرد هذه المرصية المفرطة الحساسية تجاه منظمات المجتمع المدني هي خشية النخب الحاكمة أن تقوم هذه المنظمات أو النوادي أو المراكز البحثية والتنموية بنقل حالة القصور والعجز الذي يعترى سياساتها للرأي العام ، وخشية أن تكون واجهة سرية لأحزاب سياسية تعمل في الخفاء.

لكن مع تزايد الدعوات للديمقراطية وطرحها كشرط مسبق من قبل الغرب كالولايات المتحدة الأمريكية للتعامل التجاري مع البلدان العربية وقيام الاتحاد الأوروبي بالاعتراف بالمجتمع المدني كشريك فاعل في التنمية سارعت الحكومات العربية لتشكيل منظمات غير حكومية لا يعدو كونها زمر وتجمعات نابعة من والى النخب الحاكمة.

حيث اتبعت الحكومات العربية عدة طرق للالتفاف على عمل هذه المنظمات فبعضها قام بإجبار المنظمات المشككة على أراضيها بالانخراط في الحكومة كما فعلت مصر حين قامت بإجبار جميع الجمعيات المصرية بالتسجيل في وزارة الشؤون الاجتماعية.

وبعضها ربطت تمويل تلك المنظمات بنفسها مقابل الاعتراف بها كمنظمات مجتمع مدني كما في سلطنة عمان حيث أن الحكومة تمويل جميع المنظمات غير الحكومية والتي لا يتجاوز عددها 12 منظمة .

وهناك من يتبع أسلوب تشكيل جهات رقابية على عمل مثل هكذا منظمات باسم "الأمن ودعم الاستقرار" مثل قطر التي أقامت "السلطة القطرية للنشاطات الخيرية" (QACA) عام 2004 للإشراف على عمل المنظمات الأهلية الموافق عليها رسمياً من قبل السلطات القطرية.

في حين تتبع عدة دول منهج آخر وهو متداول بكثرة ، إذ تقوم السلطات بتشكيل وإدارة منظمات غير حكومية وتعمل على تسويقها عالمياً بأنها مؤسسات مجتمع مدني، مثال ما قامت به الحكومة البحرينية عام 1999 بتشكيل لجنة حقوق الإنسان ، وجمعية البحرين النسائية ، ومؤسسة القذافي للتنمية في ليبيا ، وجمعية فرانس في سوريا، وما قامت به السعودية من تأسيس منظمة صحفية مستقلة عام 2003.

## ماذا عن سوريا ..؟

ترى الكاتبة "حسيبة عبد الرحمن" في كتابها « غزو المصطلحات – المجتمع المدني السوري نموذجاً » أن أول جمعية أهلية تأسست في سورية هي (ميتم فريش الخيرية) عام 1880. ليزداد عدد الجمعيات أيام الاحتلال الفرنسي إلى أكثر من 600 جمعية ، والتي استمرت بالعمل خلال مرحلة الاستقلال بعد صدور (قانون الجمعيات).

لكن تراجع تلك الجمعيات بشكل كبير وملحوظ مع صعود حزب البعث إلى السلطة والذي قام بربط المؤسسات غير الحكومية بالسلطة في البلاد وبتنظيمها وفق قانون الطوارئ إذ منع إعطاء أي ترخيص لأي منظمة أو جمعية ما دعا إلى ظهور جمعيات ونوادي سرية وغير مرخصة، إذ لا يسمح في سوريا بتشكيل وإقامة أي اتحادات تجارية أو جمعيات نسائية مستقلة حيث يوجد اتحاد واحد للتجار وواحد للنساء ويتبع لهما فروع في كافة المحافظات.

لكن بعد تسلّم الأسد الابن السلطة في تموز عام 2000 ظهرت في البلاد فترة تسامح سياسي وأمني ، لكنها لم تستمر أكثر من ستة أشهر عرفت في أدبيات السياسة السورية "بربيع دمشق" حيث تم إطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين وتم السماح لأعداد كبيرة من المعارضين في الخارج بالعودة إلى البلاد دون أن يتم إلغاء قانون الطوارئ المعمول به في البلاد منذ تسلّم حزب البعث السلطة عام 1963.

ونتيجة لهذا الجو الفريد من نوعه والذي يغري المصلحين للعمل علناً في البلاد ظهرت المنتديات السياسية والجمعيات الأدبية في دمشق والتي ناقشت مواضيع مختلفة في الاقتصاد والسياسة وحقوق الإنسان والتعليم وغيرها ، والتي أقامها معارضون سوريون في منازلهم وفي مراكز ثقافية ، لكن سرعان ما تم إغلاق تلك المنتديات واعتقال نشاتها المعارضين في آب 2001 لتنتهي مرحلة لن تتكرر في عهد البعث.

إذ على العموم لا يوجد في البلاد مؤسسات مجتمع مدني بما تعنيه الكلمة ، واندلاع الثورة في البلاد في 15 آذار 2011 أظهر للجميع مدى هزلية وضعف مؤسسات المجتمع المدني السورية في تنظيم وقيادة الحراك السلمي ، إذ اقتصر نشاطها على تنظيم عدة وقفات احتجاجية قادها مفكرون وكتاب سوريون سرعان ما تبددت وأقل صوتها مع ارتفاع صوت الرصاص وتحول الثورة إلى ميدان مسلح .

ونتيجة الأوضاع الإنسانية السيئة التي خلفتها الحرب على السوريين وما لحق بهم من ويلات التشرد والجوع والضياع التعليمي والثقافي تحتم على تلك المنظمات أن تتحول من ميدان للصراع الثقافي والفكري إلى ساحة للتنافس النفعي ، إذ نشطت تلك المنظمات في القرى الواقعة خارج سيطرة الحكومة وأخذت تعمل في مجال الإغاثة والصحة والتعليم والإيواء، وشيناً فشيناً ومع امتداد الأزمة وتعمقها أخذت تلك المنظمات تسعى للجانب الربحي الشخصي وبات يتم اختراقها من قبل أجهزة المخابرات العربية والعالمية بحكم الفوضى الدائرة في البلاد في حالة تذكرنا بالمنظمات الغير حكومية التي انتشرت في العراق إبان الاحتلال الأمريكي لها عام 2003.

تمت